أنظمة التكاليف الحديثة وملائمة اتخاذ القرارات الاستثمارية في شركة جياد

الجزولي بلال الجزولي محمد و كمال أحمد يوسف

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 17 ، 2022م
العدد: 12

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.17 -2022, No. (12)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (17) –2022، العدد (12)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

أنظمة التكاليف الحديثة وملائمة اتخاذ القرارات الاستثمارية في شركة جياد

الجزولي بلال الجزولي محمد و كمال أحمد يوسف

قسم المحاسبة - كلية التجارة – جامعة النيلين - السودان

المستخلص

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر نظم التكاليف الحديثة على ملائمة القرارات الاستثمارية في شركة جياد للسيارات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة التكاليف الحديثة وملائمة القرارات الاستثمارية، كما أن ملائمة اتخاذ أي قرار استثماري ناجح ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عناصر الربحية والسيولة والأمان ودرجة المخاطر المتوقعة، ومدى الاستعداد لقبول هذه المخاطر. أوصت الدراسة بأنه لابد من تقديم معلومات دقيقة وبشفافية للتقليل المخاطر المتوقعة جراء اتخاذ القرار الاستثماري وذلك لتشجيع الاستثمار

الكلمات المفتاحية: أنظمة التكاليف، ملائمة القرارات الاستثمارية، شرطة جياد

المقدمة:

إن أهمية الاستثمار تكمن في كونه يعد أحد أهم عوامل دعم الاقتصاد القومي، كونه يزيد من فرص العمل وبالتالي يخلق استقراراً ويزيد إيرادات الدولة من المضاربة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية المختلفة. فقد تكون أهداف الاستثمار من أجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أو من أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة، فعلى ذلك لابد من اتخاذ قرارات استثمارية من أجل التشجيع على قيام هذه الأنشطة. فالقرار الاستثماري لا يخرج في طبيعته عن قرار آخر من حيث كونه اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة ولكي يتوصل المستثمر إلى اختيار البديل الملائم فإن عليه أن؛ يحصر البدائل المتاحة ويحددها ويحللها ويوازن بينها، ومن ثم يختار البديل المناسب حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغبته.

فالقرار هو مسئولية متخذه الذي قد يكون المدير أو أي شخص معني باتخاذه ولا يقتصر على مستوى إداري معين، ويتخذ القرار بصورة فردية أو جماعية. فهناك سلسلة من الخطوات والإجراءات المهمة تسبق اتخاذ القرار، الأمر الذي يعني وجوب الدقة والتركيز في تحديد الهدف من اتخاذ القرار، فقد يُتخذ القرار بصورة متكررة (روتينية) أو على فترات بعد فترة طويلة من التحليل والتدقيق وفقاً للظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية ومتخذ القرار. ويمكن تبسيط القرارات المعقدة ليسهل فهمها وتنفيذها ولجعلها أكثر قبولاً وفعالية وذلك باستخدام النماذج الرياضية المبسطة. فالقرارات الاستثمارية يترتب عليها استثمار أموال في إقامة مشروعات استثمارية جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة فبالتالي يتولد عنها طاقات إنتاجية جديدة، كما يترتب عليها تجيد إحلال وتجديد الأصول الحالية والغرض من هذه القرارات الاستثمارية هو المحافظة على الطاقات الانتاجية الحالية أو زيادتها.

مشكلة البحث:

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، والغالب فيها إن الإدارة المالية تلجأ لها أملاً في زيادة العائد على الاستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد. لذلك جاءت الحاجة إلى ضرورة وجود أساليب أو نظم حديثة توفر قياس للأنشطة التشغيلية والبيئية مما يؤدي إلى ملائمة معلوماتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. لذا تمثلت مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل تلائم نظم التكاليف الحديثة عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟.

أهمية البحث:

توضيح العلاقة بين تطبيق نظم التكاليف الحديثة وملاءمتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، فاتخاذ القرار الاستثماري يشكل نظاماً متفاعل العناصر بحيث يتأثر كل عنصر بالعناصر الأخرى ويؤثر فيها، كما أنها عملية تتضمن اختيار ومن ثم فإن الأمر يستلزم وجود بديلين أو أكثر يمكن المفاضلة بينهما، لذا وجب توضيح هذه العلاقة لمساهمتها من عدمها في اتخاذ القرار الاستثماري بصورة ملائمة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر نظم التكاليف الحديثة وملاءمة اتخاذ القرارات الاستثمارية في شركة جياد للسيارات.

فرضية البحث:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة التكاليف الحديثة وملاءمة اتخاذ القرارات الاستثمارية في شركة جياد للسيارات.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة للمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات.

حدود البحث:

الحدود المكانية: ولاية الجزيرة (شركة جياد للسيارات).

الحدود الزمانية: 2022م.

الحدود البشرية: الأفراد والموظفين العاملين بشركة جياد للسيارات.

المبحث الأول

نظم التكاليف الحديثة

أولاً: اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

1/ مفهوم وأهمية وأهداف اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

تعد تقنية اسلوب الانتاج في الوقت المحدد (JIT) من التقنيات الانتاجية الحديثة التي جاءت نتيجة للتطور الحاصل في قطاع الصناعة والتجارة وارتفاع حدة المنافسة العالمية؛ الامر الذي دفع العديد من الشركات إلى التفكير في كيفية البقاء والصمود في الاسواق لمجابهة تلك التحديات، اذ لابد لها من تخفيض تكلفة منتجاتها للحد الأدنى مع البقاء والمحافظة على جودة تلك المنتجات لكي تتمكن من تخفيض أسعار تلك المنتجات لتحقيق هذه الغاية. كما أن تقنية الانتاج في الوقت المحدد (JIT) تمثل الحل والخيار الامثل؛ فهي ليست طريقة أو اسلوب فحسب بل هي فلسفة واسعة غايتها الاساسية هي تخفيض تكلفة المخزون بكل انواعه ويكاد يصل إلى مستوى المخزون الصفري؛ فضلاً عن تقليل الفاقد والتألف من المواد الأولية الداخلية في العملية الانتاجية من خلال التعامل مع تقنية إدارة الجودة الشاملة في الرقابة على المخزون؛ اذ تعني هذه التقنية انتاج وتسليم سلعة تامة الصنع في الوقت المحدد وتجميع المواد الاولية والاجزاء نصف المصنعة لتشكيلها مرة اخري بشكلها النهائي.

مفهوم أسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد (JIT):

على الرغم من نظام الانتاج في الوقت المحدد من التقنيات التي ظهرت في بداية السبعينات ولاقي نجاحا كبيراً في تطبيقه من العديد من الشركات، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد.

حيث عرفه امغار: على أنه مدخل منتظم لتحسين الانتاجية الشاملة والقضاء على مصادر الهدر، ويهدف إلى تحقيق الانتاج بأقل تكلفة، والتسليم بالكميات الضرورية من المنتجات النهائية بالنوعية المطلوبة في الوقت والمكان المحددين بدون تقديم أو تأخير (امغار، 2008).

كما يعرف نظام الانتاج في الوقت المحدد على أنه تجميع اليوم لاستخدام غداً (Purchasing magazine, 1989: 482).

وعرفه Edward: أن نظام الانتاج في الوقت المحدد يمثل اسلوب تصنيع متكامل أو نظام يمثل انتاج وتسليم سلعة تامة الصنع في الوقت المحدد لتباع حيث يتم تجميع المواد الاولية والاجزاء نصف المصنعة لتشكيلها مرة اخرى بشكلها النهائي (Edward, 1988: 1-2).

يري الباحث بانه "اسلوب يعمل على تخفيض تكاليف المخزون ومخاطرة إلى الحد الادنى، من خلال انتاج السلع فور طلبها، وبيعها في نفس الوقت، ومعرفة احتياجات العملاء وتنمية علاقة الشركة مع مورديها، وتنمية مهارات العاملين وتدريبهم".

خصائص نظام الانتاج في الوقت المحدد:

يتمتع نظام الانتاج في الوقت المحدد بعدة خصائص منها (الشيخ، 2000: 4):

أ. التركيز على مستوي عالي من النوعية.

ب. حذف جميع الانشطة التي لا تضيف اية قيمة سواء للسلعة أو الخدمة.

ج. التركيز على التطوير المستمر.

أهمية اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

تظهر أهمية نظام الإنتاج في الوقت المحدد في الآتي (أحمد، 2005: 18):

1. تحسين ربحية المنشآت بواسطة تخفيض التكاليف، وتحسين الجودة، وتخفيض المخزون عند التشغيل.
2. نظام الإنتاج في الوقت المحدد يشجع على مشاركة قوة العمل في حل مشاكل العمل، وحل مشاكل الجودة وفي المقابل فإن تحسين الجودة ينتج من تحقيق أقل معدل نفاية وتالف في المواد، وأقل ساعات عمل في إعادة التشغيل للأجزاء التالفة، أو المعيبة، وإن جميع هذه الفوائد ينتج عنها ارتفاع الإنتاجية كما أنه نظام يعتمد على تقديم تغذية مرتدة سريعة بالمعلومات والبيانات عن وجود تالف، أو حدوث أي مشكلة تعوق سير العمل (علي، 1998: 93).

أهداف اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

يسعى نظام الإنتاج في الوقت المحدد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي (الحسين، 2001):

1. القضاء على الانتاج الفائض، والانتاج يكون حسب الطلب

وبالجودة المطلوبة.

2. القضاء على وقت على الانتظار وتخفيض وقت إعداد وإعادة تشغيل الآلات.
3. زيادة مقدرة الوحدة على المنافسة مع الآخرين حيث تزداد المنافسة بتحسين الجودة وإخفاض التكلفة.

نشأة وتطور اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

يمكن تقسيم مراحل تطوير النظام إلى مرحلتين رئيسيتين وهما:

- المرحلة الأولى (1950 – 1980م): حيث برزت الفكرة الأساسية لنظام (JIT) وتطورت في الصناعة اليابانية من قبل شركة MOTOR COMPANY TOYOTA في الخمسينات من القرن الماضي على أثر زيارة لمدير الشركة إلى أحد الولايات الأمريكية وتأثره بنظام العمل القائم هناك، ومع منتصف السبعينات حقق النظام انتشارا واسعاً في اليابان وبدأت عدة من الشركات تنفيذ هذا النظام.
- المرحلة الثانية (ما بعد 1980م): حيث بدأ تطبيق هذا النظام خارج حدود الصناعة اليابانية من قبل شركة General Electrical Company الأمريكية بعد عام 1980م بعد أن لاحظت التقدم الذي أحرزته الشركات اليابانية في مجال الصناعة بسبب جودة الإنتاج وانخفاض التكاليف الخاصة بالإنتاج من أجل مواكبة التقدم الصناعي لليابان خاصة بعد أن تبنت كل من شركة (TOYOTA) وشركات أخرى يابانية.

مفهوم الجذب في اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

في ظل نظام (JIT) بعد طلب الزبون للمنتج أمر التوريد الصادر منه إلى الشركة بمثابة نقطة انطلاق لكافة العمليات الصناعية التي تتحرك فوراً في تتابع عكسي يبدأ من طلب الزبون ماراً بكافة العمليات على طول خط الإنتاج وصولاً إلى طلب توريد المواد الخام على الطرق الأخرى من العمليات (هشام، 2008: 183).

في حين أن الاتجاهات التقليدية تعتمد على مدخل الدفع Push الذي تناقض مع مدخل الجذب Pull إذ الدفع تقتضي بأنه عندما تنتهي نقطة الإنتاج عملياتها تقوم بدفع الإنتاج إلى النقطة الثانية بغض النظر عن حاجة أو استعداد النقطة الثانية لاستلام ذلك المنتج.

هذا المدخل (مدخل الدفع) يتناقض مع مدخل الجذب لأنه سوف يكون هناك مخزون من مواد أولية ومخزون من مواد تحت التشغيل ومخزون من المواد التامة الصنع والذي يتناقض بدوره مع نظام الإنتاج (JIT).

خطوات الرئيسية لأسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد (JIT):

إن أهم الملامح المتعلقة بنظام (JIT) يمكن توضيحها كما يلي (عبد الرحمن، 2017: 95):

1. يتم استخدام السلع في نفس وقت طلبها أو استخدامها.
2. تخفيض عدد الموردين.
3. عقد اتفاقيات طويلة الأجل مع الموردين يتم الزامهم بمواعيد الاستلام وجودة السلع أو المواد المشتراة وسعر الشراء، مع تقليل إجراءات استلام وفحص المشتريات.

عناصر اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

يتطلب التطبيق الناجح لنظام الوقت المناسب وجود أو توافر عناصر أساسية وهي (أحمد، 2013: 169-170):

1. يجب أن تعتمد الشركة على عدد محدود من الموردين بالإضافة إلى إلزام هؤلاء الموردين بعقود توريد طويل الأجل.
2. يجب أن تطبق الشركة برنامج الجودة الشاملة على المواد الخام وعلى الأجزاء نصف المصنعة وبالتالي على المنتجات التامة.
3. يجب أن يتصف العمال في بيئة النظام بتعدد وتنوع المهارات والمواهب.
4. يجب التركيز على تسليط أنشطة الإنتاج بحيث يتم اكتشاف الأنشطة غير الضرورية والتخلص منها.

2/ متطلبات ومحددات ومزايا اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

متطلبات تطبيق اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد JIT:

تتمثل متطلبات تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد في الآتي (صلاح، 2013: 244-245):

1. يتطلب نظام الإنتاج الفوري تحليل الأنشطة المضيفة للقيمة والأنشطة الغير مضيفة للقيمة وتكلفة تلك الأنشطة لتلك المعلومات يوفرها نظام تحديد التكلفة على أساس الأنشطة.
2. يتطلب نظام الإنتاج الفوري أن يقوم الموردين بتسليم المواد الخام بالجودة المحددة وفي الوقت المحدد، مما يتطلب وجود عقود طويلة الأجل مع موردين يمكن الاعتماد عليهم واستخدام أساليب حديثة مثل أسلوب تبادل المعلومات الإلكتروني.
3. يتطلب إعادة هندسة وتصميم عمليات ومعدات التصنيع بشكل يؤدي إلى إزالة الوقت الضائع في الانتظار وكذلك إزالة عمليات النقل والتخزين، لهذا يتم استخدام نظام Kanban الذي يضمن أن تستجيب المنتجات خلال عملية التصنيع بدلاً من وضعها وبالتالي لا

يتراكم المخزون في أي مرحلة من مراحل التصنيع.

4. تطبيق مفهوم الجودة الشاملة على المواد الخام وعلى الأجزاء نصف المصنعة وبالتالي على المنتجات التامة.

يرى الباحث لابد من توافر هذه المتطلبات حيث تساعد بشكل كبير في تحقيق الهدف المرجو من تطبيق نظام الانتاج في الوقت المحدد، لذلك لا بد من التأكيد على توافرها قبل البدء في تطبيق هذا النظام.

مزايا اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

هنالك العديد من المزايا لتطبيق نظام (JIT) ويمكن إيجازها في: مزايا إنتاجية وصناعية، ومزايا مالية.

يري الباحث أن أسلوب نظام الانتاج في الوقت المحدد يعمل على حذف جميع الانشطة التي لا تضيف أية قيمة للسلعة أو الخدمة المقدمة، والتركيز على التطوير المستمر وتبسيط الانشطة والعمليات بهدف تحديد مصادر الهدر والضياع وازالتها. بالإضافة إلى ذلك زيادة الشعور بالمسؤولية لدي العاملين حتي تتم المحافظة على مستوي معين من الانتاج، ومستوى عالي من النوعية.

مقومات اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

يقوم نظام الإنتاج في الوقت المحدد على عدة مقومات تتمثل فيما يلي:

1. مدخل السحب (الجذب) Pull Approach.
2. توفير وشراء احتياجات الإنتاج في الوقت المحدد.
3. نقطة الكانبان.
4. تحسين ترتيب المصنع.
5. الصيانة الوقائية ومرونة التسهيلات.

الركائز التي تركز عليها فلسفة اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

إن فلسفة الوقت المحدد تهدف إلى تحسين الجودة وزيادة كفاءة العملية الإنتاجية وتقديم منتجات متميزة تفوق توقعات العميل وهذا يوضح أن فلسفة الوقت المحدد لها تأثير على كل من نظام الإنتاج والشراء والمخزون وفيما يلي إيضاح لتأثير فلسفة كل منهم (سحر، 2016: 32):

أ. نقطة الشراء في الوقت المحدد

ب. نظام المخزون في ظل فلسفة الوقت المحدد

اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد ودوره في تخفيض كميات الشراء والتخزين:

يكون تخفيض تكلفة الشراء والتخزين من خلال (عبد الحي، 2002: 365):

1. الشراء في الوقت المحدد وبدفعات صغيرة متكررة لغرض استخدامها مباشرة في الإنتاج وهذا يوفر تكلفة التخزين.
2. الإنتاج بأحجام صغيرة يؤدى الى خفض تكاليف الفحص والاستلام.
3. الإنتاج حسب الطلب والتسليم الفوري للعميل فور الانتهاء في عملية التصنيع.

إن تخفيض تكلفة التخزين يؤدى الى (نجوى، 2004: 72-74):

أ. توفير الوقت والتكلفة المرتبطة بالتفاوض مع الموردين.

ب. تسعير اقل وجودة أفضل.

ج. خفض التكلفة المرتبطة ببرامج فحص الجودة.

د. تقليل المخاطر المرتبطة بالاحتفاظ بالمخزون.

هـ. خفض مساحات التخزين وتبسيط الاجراءات.

الانتقادات التي وجهت إلى اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد:

على الرغم من المزايا التي يحققها نظام الإنتاج في الوقت المحدد إلا أن هنالك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذا النظام منها:

1. صعوبة تحقيق بعض اقتراحات النظام مثل عدم حدوث عيوب في الإنتاج، وتطبيق مفهوم فريق العمل.
2. إن بعض المنشآت لا تقبل فكرة تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد بسبب التكلفة العالية التي سوف تتكبدها المنشآت في بداية تطبيق النظام.
3. يتطلب النظام ضرورة تطوير نظم المحاسبة بصفة عامة والتكاليف بصفة خاصة والمفاهيم التي تقوم عليها نظام التكاليف (سليمان: 2005: 9).

يرى الباحث أن اسلوب نظام الإنتاج في الوقت المحدد (JIT) يعمل على تحقيق النوعية الإجمالية من الدورة الإنتاجية بشكل تام من مرحلة التخطيط للإنتاج والتصميم ثم جدولة الطلب إلى شحن الأجزاء التامة، ويتعين بموجب تطبيقه أن تكون كمية الإنتاج المنتجة بحجم الطلب لكي يتحقق التوزيع والشحن والتسليم للكميات المطلوبة في الوقت المناسب ولا تحدث مشاكل تخزين أو تكدس يعوق وصولها لأماكن الاستفادة منها، إن العبرة من النظام ليست في تحديد فلسفة المنتجات بل العمل على تخفيض تكاليفها وهذا يجب المشاركة في من قبل الشركة والمورد والعاملين والإدارة.

ثانياً – اسلوب التكلفة المستهدفة:

1/ مفهوم وأهمية وأهداف اسلوب التكلفة المستهدفة:

ظهر مفهوم التكلفة المستهدفة في العام 1973م في اليابان،

حيث تم تطبيقه في 43 شركة صناعية وكانت نتائج تطبيقية تميز هذه الشركات عن غيرها في مجال كسب اسواق جديدة مع تحقيق مزايا تنافسية عديدة لها خاصة فيما يتعلق بجوانب التكلفة والاسعار والجودة، ثم امتد تطبيق هذا المفهوم الي العديد من دول العام المتقدمة ابتداءً من العام 1995م بعد أن اثبتت تجارب تطبيقية في اليابان نجاحات كبيرة مما جعل الكثير من الدول تتسابق إلى تطبيقه والاعتماد علية كأداة من أدوات إدارة التكلفة الذي يعد من أفضل الأنظمة لتحقيق التحسين المستمر والخفض الحقيقي للتكلفة.

مفهوم التكلفة المستهدفة:

هو منهج حديث لتحديد تكلفة المنتج حيث يقوم علي اساس تحديد السعر المستهدف الذي يستطيع العميل دفعة أولاً، ومن ثم يتم تحديد هامش الربح، وهو بذلك يسير باتجاه معاكس للمنهج التقليدي في التسعير، ويعتبر منهج التكلفة المستهدفة اداة جيدة للتسعير في الاسواق ذات المنافسة العالية (زعرب، ج22/1).

وتعرف التكلفة المستهدفة على أنها: التكلفة التقديرية في المدى الطويل للوحدة من المنتج أو الخدمة والتي تساعد الشركة علي الحصول على الدخل التشغيلي المستهدف للوحدة عندما تباع بالسعر المستهدف (القباني، 2010).

يرى الباحث أن التكلفة المستهدفة هي عملية تحديد وتخطيط دقيق قبل البدء بإنتاجه وتكون هذه التكلفة بأدنى مستوي دون ان يفقد المنتج جودته، وتحديد تكلفة محددة مقدماً في مرحلة تصميم المنتج وتطويره بناءً على قواعد وأسس علمية تدرس جيداً، وتهدف لتحقيق الأرباح وتعتمد على سعر البيع في ذلك، أي سعر البيع في المستقبل والتركيز على العميل كما أن اسلوب التكلفة المستهدفة يعالج سعر السوق أولاً ثم تحديد هامش الربح المخطط له والفرق بين سعر السوق والربح المخطط له. كما يعتبر أحد الاساليب المحاسبية لإدارة الارباح عن طريق ادراج هذه التكاليف في عملية تطوير المنتج ويعمل علي تحديد التكاليف الخاصة بالمنتجات في ظل اسعار الاسواق التنافسية. كما أنه اداة للرقابة والتخطيط الشامل ويركز على المراحل التي يمر بها المنتج.

أهمية اسلوب التكلفة المستهدفة:

من أهم الأسباب التي ادت إلى الاهتمام بأسلوب التكلفة المستهدفة هي القصور في النظم التقليدية وبناء معايير في ظل التكلفة في ظل انتشار التكنولوجيا وما صاحب ذلك من وجود منافسة عالمية تتميز بالسرعة والتغيير وهي أساس لتخطيط الربحية وتخفيض التكلفة (علي، 2010).

وتظهر أهمية التكلفة المستهدفة عن طريق تحقيقها للأهداف الرئيسية كوسيلة لعملية تحسين الإنتاج في أثناء مرحلة الإنتاج كالاتي (علي، 2010):

1. تعرف التكلفة المستهدفة سعر البيع، على أساس الذي يحدده الزبون للمنتج، وليس على أساس كلفة الإنتاج.
2. تحليل التكاليف أثناء عملية الإنتاج وخاصة أثناء التنفيذ.
3. تخفيض تكاليف الإنتاج من دون اي خسائر في الجودة وذلك بحذف الأنشطة التي لا تضيف قيمة.
4. تحفيز كل المشتركين في العملية لصالح زيادة الربحية.

يرى الباحث أن أهمية التكلفة المستهدفة تظهر من كونها للتحسين المستمر للكلفة وأداء المنتج ومواصفاته في ظل ظروف المنافسة العالية والتطور التكنولوجي السريع.

وأيضاً ترجع أهمية التكلفة المستهدفة في الوقت الحاضر إلى مجموعة من الخصائص التي تتسم بها بيئة الأعمال المعاصرة ومن أهمها (ناصر، د.ت: 228):

1. كثافة المنافسة التي تتميز بأسعار يحددها السوق وليس المنشأة، وفقاً لعلاقة كل منتج بباقي المنتجات.
2. تغيرات وتطورات سريعة في المنتجات ناتجة عن التطورات التكنولوجية والمعلوماتية.
3. سهولة الوصول إلى معلومات عن المنتج, وبالتالي زيادة وعي العملاء وزيادة رغبتهم في الحصول على منتجات ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة.
4. عدم قبول العملاء بالعيوب في المنتجات أو التأخير أو الأخطاء.

أهداف اسلوب التكلفة المستهدفة:

أ. حصر التصميم وعمليات الانتاج في حدود تكلفة محدودة مسبقاً بناءً على معطيات السوق، بالإضافة لمساهمته في كبح جماح هندسي التصميم.

ب. اتاحة الفرصة للحصول على وضع تنافسي افضل من خلال تسعير وفقاً للمنافسة، وليس التكلفة.

ج. يوسع من دور المعلومات المحاسبية بدء آمن مرحلة التصميم.

د. للعمل على خفض التكلفة في مرحلتي تخطيط وتصميم المنتج باعتبارها ممثلة لأعلى تكلفة في دورة حياة المنتج (سيد، 2009: 280).

هـ. البحث عن مجالات تطبيق تحقيق التحسين المستمر في انشطة

وعمليات المنظمة ومن ثم إجراء الخفض المستمر لتكلفة هذه الانشطة والعمليات (محمد، 2014: 336-337).

أ. يدعم متطلبات تحقيق الجودة الشاملة ومتطلبات حذف الانشطة غير المضيفة للقيمة مع اهميته في تخفيض زمن دورة حياة المنتج.

ب. إجراء التحسينات الإضافية على عمليات الإنتاج الحالية وايضا على عمليتي تخطيط وتصميم المنتج.

ج. تحقيق التكلفة المستهدفة وخفض التكلفة الفعلية عن التكلفة المستهدفة من خلال تضافر الجهود الابتكارية على مستوي التنفيذ.

يري الباحث؛ أن من خلال هذه الأهداف أن اسلوب التكلفة المستهدفة يدعم القدرة التنافسية للشركة من خلال رؤية وفكرة واضحة عن احتياجات العملاء والمنتجات والسعر المستهدف والتكلفة المستهدفة وتخفيض التكلفة في المراحل الأولى من تخطيط وتصميم المنتج للوصول للأرباح التي تتمناها الشركة وترغب بتحقيقها.

2/ طرق ومبادئ وخطوات التكلفة المستهدفة:

يتم قياس التكلفة طبقاً للعديد من الطرق التي تختلف بحسب فلسفة إدارة المنظمة وثقافتها التنظيمية ورسالتها وأهدافها وخططها الاستراتيجية ومدي اختلاف وتنوع المنتجات ودرجة تعقد مكونات المنتجات ومستوي التقنية المتبع ونظم الإنتاج المستخدمة، ولعل الشائع من التكلفة هذه الطرق ما يلي (العشماوي، 2011: 349):

أ. طريقة الإضافة: حيث يتم تقدير التكلفة المستهدفة طبقا لذلك بإضافة ما يحتاجه كل مكون من مكونات المنتج طبقاً لتحليل مكوناته وأجزاءه ووظائفه وفي إطار ما يرغبه ويرتضيه المستهلكين وبمراعاة ما تضيفه المنظمات المنافسة لمكونات او أجزاء منتجاتها المتشابهة.

ب. طريقة الخفض: حيث يتم تقدير التكلفة المستهدفة طبقا لذلك بتخفيض ما قد يترتب على إجراء التعديلات الجوهرية في تصميم المنتج من التكلفة الحالية لمراعاة فلسفة المنظمة في برامج التحسين والتطوير المستمر وبرامج الابتكار والإبداع المستقبلي.

ج. طريقة العامل المتحكم (السعر): حيث يتم تقدير التكلفة المستهدفة طبقا لذلك بخصم الربح المستهدف من سعر البيع المستهدف وذلك طبقا للمعادلة التالية:

التكلفة المستهدفة = سعر البيع المستهدف(-)الربح المستهدف.

د. طريقة فجوة التكلفة: حيث يتم تقدير التكلفة المستهدفة طبقا لذلك بإضافة فجوة التكلفة الى التكلفة الجارية وذلك طبقا للمعادلة التالية (العشماوي، 2011: 350):

التكلفة المستهدفة = التكلفة الجارية+ فجوة التكلفة.

ه. اشتقاق التكاليف المستهدفة من تخطيط الربح: أي بمعلومية سعر البيع التنافسي من قبل المتنافسين في السوق المحلية أو العالمية، وبمعلومية هامش الربح المستهدف الذي يتحدد من قبل المنشأة.

و. اشتقاق التكاليف المستهدفة من التخطيط الهندسي: يعتمد المهندسون في تقدير التكاليف المستهدفة على المهارات الخبرات المكتسبة وعلى مقدار التسهيلات الإنتاجية المتاحة في المنشأة.

ز. اشتقاق التكاليف المستهدفة بالمزج بين خصائص الطريقتين السابقتين: حيث ينبغي أن تعرف الإدارة العليا الارباح المستهدفة وحيث أن التعامل بين العاملين مطلوب لإعداد التكاليف المستهدفة ان المزج بين الطريقتين هو أفضل طريقة للاستخدام (مكرم، 2014: 29).

مبادئ التكلفة المستهدفة:

يعتمد نظام التكاليف المستهدفة على مجموعة من المبادئ (ناصر، د.ت: 233): أن السعر يحدد التكلفة، وتقود اعتبارات منافسة السوق عملية السوق عملية تخطيط التكاليف، ويعتبر تصميم المنتج هو مفتاح عملية تخطيط التكاليف، ويعمل ويتعاون فريق من كافة الوظائف في إدارة التكلفة، ومشاركة مبكرة من الموردين في عملية تخطيط التكاليف وتطوير المنتجات، والتركيز على الزبون، والتركيز على تصميم العملية، وتكاليف دورة الحياة، وتكليف سلسلة القيمة (حيدر، 2009: 164-165).

يرى الباحث أن المبادئ تعمل علي تضييق الفجوة بين التكاليف المقدرة والتكاليف المستهدفة.

خطوات التكلفة المستهدفة:

يتطلب تطبيق التكلفة المستهدفة إتباع الخطوات التالية:

- الخطوة الأولي: تحديد المنتج الذي يحقق ويستوفي احتياجات العملاء المرتقبين.
- الخطوة الثانية: اختيار سعر مستهدف تتوقع الشركة ان يخفض منافسوها اسعارهم.
- الخطوة الثالثة: تحديد التكلفة المستهدفة للوحدة لطرح الدخل التشغيلي المستهدف للوحدة من السعر المستهدف.

- الخطوة الرابعة: أداء هندسة القيمة للوصول إلى هندسة القيمة للتكلفة المستهدفة وهى تقييم منهجي منظم لكل مفاهيم وظائف مشروع سلسلة القيمة بهدف تخفيض التكاليف (ثناء، 2001: 75).

المبحث الثاني

ملاءمة اتخاذ القرارات الاستثمارية

أولاً - مفهوم القرار الاستثماري

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية، والغالب في هذه القرارات إن الإدارة المالية تلجأ لها أملا في زيادة العائد على الاستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، وعليه يمكن القول أن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين أو أكثر (طلال، 2007: 81).

القرار الاستثماري يعتبر أكثر القرارات مخاطرة وأهمية في حياة المؤسسة والمشروع، وذلك لما يتضمنه من أموال كبيرة تخاطر بها المؤسسة في سبيل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية (حسين، 2009: 5).

يتضح للباحث مما سبق أن القرار الاستثماري لا يخرج في طبيعته عن قرار آخر من حيث كونه اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة ولكي يتوصل المستثمر إلي اختيار البديل الملائم فإن عليه أن:

أ. يحصر البدائل المتاحة ويحددها.

ب. يحلل البدائل المتاحة أي أن يقوم بالتحليل الاستثماري.

ج. يوازن بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.

د. يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغباته.

مما سبق تستطيع الباحث تعريف قرار الاستثمار بأنه القرار الذي يشمل تخصيص قدر معين من المال فائض عن الحاجة لاستثماره في أنشطة أخرى بغرض زيادة الدخل.

ثانياً: أهمية اتخاذ القرارات الاستثمارية:

تتمثل أهمية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الآتي (محمد أحمد، 2011: 60):

1. اتخاذ القرارات هو محور العملية الاستثمارية، ذلك لأنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطها.
2. تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد المواد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها.
3. عندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن هيكلها التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقييم الإدارات والأقسام والأفراد الذين تحتاجهم للقيام بأعمـال مختلفة.
4. عملية اتخاذ القرار الاستثماري تضمن التفكير والنشاط اللازم أداؤه وتلمس أفضل الطرق للتعرف على أفضل خيار (سعيد، 1990: 23).
5. اتخاذ القرارات الاستثمارية لا يقتصر على استثمار معين دون غيه، بل أنها تشمل جميع المستويات الاستثمارية (السيد، 1990).
6. اتخاذ القرار علم وفن، لأنه يتطلب بيانات موضوعية وأخرى شخصية، وعلى متخذ القرار أن يؤلف بين هذه البيانات ويراعيها جميعاً عند اتخاذه قرار وهو علم، لأن كثير من القرارات المعقدة يمكن أن يُبسَّط لدرجة كبيرة عن طريق استخدام النماذج الرياضية الحديثة في معالجتها (ليستراي، 2004: 22).

يرى الباحث أن أهمية القرارات تشتمل على ما يلي:

1. القرار هو مسئولية متخذ القرار الذي قد يكون المدير أو أي شخص معني باتخاذه ولا يقتصر على مستوى إداري معين.
2. يمكن أن يُتخذ القرار بصورة فردية أو جماعية.
3. هنالك سلسلة من الخطوات والإجراءات المهمة تسبق اتخاذ القرار، الأمر الذي يعني وجوب الدقة والتركيز في تحديد الهدف من اتخاذ القرار.
4. قد يُتخذ القرار بصورة متكررة (روتينية) أو على فترات بعد فترة طويلة من التحليل والتدقيق وفقاً للظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية ومتخذ القرار.
5. يمكن تبسيط القرارات المعقدة ليسهل فهمها وتنفيذها ولجعلها أكثر قبولاً وفعالية وذلك باستخدام النماذج الرياضية المبسطة.

ثالثاً: خصائص القرارات الاستثمارية:

إن من طبيعة القرارات الاستثمارية أنها ترتبط بالأجل الطويل، وعادة تحتاج إلى أنفاق مبالغ كبيرة قد يصعب استردادها إذا لم ينجح المشروع، فالقرارات الاستثمارية تمثل درجة من الخطورة على حياة المشروع، خصوصاً وان المستقبل يسوده عنصر المخاطرة وعدم التأكد، وأي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص ومن أهمها (حسين،

2008: 211):

1. القرار الاستثماري هو قرار غير متغير ويترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
2. يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.
3. الخصائص التي ترتبط بحالات الطبيعة.
4. الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي.

مما سبق يستنتج الباحث ما يلي:

1. أن طبيعة القرارات الاستثمارية تتطلب مبالغ كبيرة ولا يتوقع أن تعطي أي مردود إلا بعد فترة طويلة، فدرجة المخاطر وعدم التأكد المرتبطة بقرارات الإنفاق الاستثماري كبيرة، وتلزم هذه القرارات المنشاة في اغلب الأحيان بأصول متخصصة لمدة طويلة وتمر العديد من السنوات قبل تغطية واسترداد التكاليف الخاصة بهذه الأصول من خلال عمليات التشغيل والنشاط الجاري.
2. يؤثر اختيار الأصول الثابتة على لطاقة الإنتاجية للمشروع الاستثماري وعلى طبيعة المنتجات وتكاليف النشاط الجاري تأثيرا طويل المدى.
3. من أجل كل ذلك يتطلب الأمر ضرورة الاهتمام والعناية بدراسة وتخطيط النشاط الاستثماري.

رابعاً: أنواع القرارات الاستثمارية:

يمكن تحديد أهم أنواع قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بالاتي (نهاد، 2011: 59-60):

1. قرار الشراء: يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بان القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة أعلى من القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.
2. قرار عدم التداول: في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية المالية تساوي القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن في هذه الحالة تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر (نور الدين، 2007: 80).
3. قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته اكبر من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة، في ظل المخاطرة لأن في هذه الحالة يرى المستثمر بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء هذه العملية بعد ذلك ينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق المالية لصنع قرار جديد يتمثل في شراء أصل مالي أو عدمه (سليمة، 2009: 2).
4. قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا أعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفصيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقا لهذا المدخل (عبد المطلب، 2008: 38).
5. قرار قبول أو رفض الاستثمار: وفي هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.
6. قرارات الاستثمار المباعة تبادلياً: وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يكمن المستثمر من اختيار نشاط آخر (نور الدين، 2007: 93).
7. القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: يمكن اتخاذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة وذلك يرجع لتوفر المعلومات والدراية بالمستقبل ونتائجه، أما في ظروف المخاطر فيتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطرة وذلك يرجع لقلة المعلومات المتوفرة، أما القرارات الاستثمارية التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مقامرة وغير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات وذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات (حمزة، 2004: 69).
8. القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم، أو قرارات تعتمد التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة ولكن واقعنا العملي يفرض علينا الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معاً (عبد المطلب، 2008: 39).

يتضح للباحث مما سبق أن القرارات الاستثمارية يمكن تصنيفها إلى الآتي:

1. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار أموال لإقامة مشروعات استثمارية يتولد عنها طاقات إنتاجية.

2. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار أموال في التوسع للمشروعات الحالية ويتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية للمشروع.
3. قرارات استثمارية يترتب عليها إحلال وتجديد الأصول الحالية والغرض من هذه القرارات الاستثمارية هو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الحالية أو زيادتها.

خامساً: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

يقوم القرار الاستثماري الناجح على تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار، حيث تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحني تفضيله الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق اتجاه العناصر الأساسية الثلاثة التالية (مطر، 2006: 56): الربحية - السيولة - الأمان.

ويعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، بينما عن ميله اتجاه العنصرين الآخرين "السيولة والأمان" بالمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار (أحمد، 2000: 96).

يرى الباحث أن ملائمة اتخاذ أي قرار استثماري ناجح ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عناصر الربحية والسيولة والأمان ودرجة المخاطر المتوقعة، ومدى الاستعداد لقبول هذه المخاطر.

وعلى ذلك استنتج الباحث النقاط التّالية:

- إن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لا تخلو من مخاطر.
- إن قرارات الاستثمار تدعم الاقتصاد القومي.
- أن عمليات الاستثمار تحافظ على الندية وتعويض قيمتها المستقبلية عند حدوث التضخم.
- إن عملية اتخاذ القرار الاستثماري لها محددات تعوق عملية النمو مثل: الظروف السياسية والاقتصادية والأزمات المالية والبيئية العالمية.

المحور الثالث: القرارات الاستثمارية:

الجدول (1) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارات	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية الشركة بعد دراسة الآثار البيئية الناتجة عنها	0	%0	4	%2.1	8	%4.2	31	%16.3	147	%77.4
2	يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية بالشركة بعد دراسة الآثار الاجتماعية	0	%0	10	%5.3	5	%2.6	51	%26.8	124	%65.3
3	يدرك معظم المستثمرين بالشركة أهمية المعلومات البيئية المقدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	2	%1.1	2	%1.1	5	%2.6	42	%22.1	139	%73.2
4	الموازنة على أساس النشاط تؤدي إلى ظهور وعي ثقافي عند أغلب المستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية	0	%0	0	%0	8	%4.2	64	%33.7	118	%62.1
5	العمل على رسم السياسات أو إعداد البرامج تحديد الموارد الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية	0	%0	5	%2.6	4	%2.1	62	%32.6	119	%62.6
6	العمل على توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية مستقبلية	0	%0	7	%3.7	5	%2.6	67	%35.3	111	%58.4
7	العمل على توظيف الأموال وتحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة	0	%0	15	%7.9	15	%7.9	64	%33.7	96	%50.5

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

من خلال الجدول (1) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات المحور الثالث الذي ينص على: القرارات الاستثمارية يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة بعد دراسة الآثار البيئية الناتجة عنها نجد أن (147) مبحوث وبنسبة (77.4%) من العينة

يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و(31) مبحوث وبنسبة (16.3%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و(8) مبحوث وبنسبة (4.2%) محايد، بينما يوجد (4) مبحوث وبنسبة (2.1) من العينة لا يوافقون، ولا يوجد مبحوث لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

أما العبارة الثانية: التي تنص على يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية بالشركة بعد دراسة الآثار الاجتماعية نجد أن (124) مبحوث بنسبة (65.3%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و(51) مبحوث بنسبة (26.8%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (5) مبحوث ويمثلون نسبة (2.6%)، ويوجد (10) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (5.3%)، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: التي تنص علي يدرك معظم المستثمرين بالشركة أهمية المعلومات البيئية المقدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية نجد أن (139) مبحوث وبنسبة (73.2%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و(42) مبحوث وبنسبة (22.1%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم (5) مبحوث ويمثلون نسبة (2.6%) من العينة المبحوثة، ويوجد (2) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (1.1%)، وعدد (2) مبحوث وبنسبة (1.1%) لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الرابعة: التي تنص علي الموازنة على أساس النشاط تؤدي إلى ظهور وعي ثقافي عند أغلب المستثمرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية نجد أن (118) مبحوث وبنسبة (62.1%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و(64) مبحوث وبنسبة (33.7%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (8) محايد ويمثلون (4.2%) من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة .

العبارة الخامسة: التي تنص على العمل على رسم السياسات أو إعداد البرامج تحديد الموارد الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية نجد أن (119) مبحوث وبنسبة (62.6%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و(62) مبحوث وبنسبة (32.6%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (4) محايد ويمثلون (2.1%) من العينة المبحوثة، ويوجد (5) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (2.6%) من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: التي تنص على العمل على توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية مستقبلية نجد أن (111) مبحوث وبنسبة (58.4%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و(67) مبحوث وبنسبة (35.3%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (5) محايد ويمثلون (2.6%) من العينة المبحوثة، ويوجد (7) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (3.7%) من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة: التي تنص على العمل على توظيف الأموال وتحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة نجد أن (96) مبحوث وبنسبة (50.5%) من العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و(64) مبحوث وبنسبة (33.7%) من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهنالك (15) محايد ويمثلون (7.9%) من العينة المبحوثة، ويوجد (15) مبحوث لا يوافقون وبنسبة (7.9%) من العينة المبحوثة، ولا يوجد مبحوث لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

النتائج:

1. أن ملائمة اتخاذ أي قرار استثماري ناجح ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عناصر الربحية والسيولة والأمان ودرجة المخاطر المتوقعة، ومدى الاستعداد لقبول هذه المخاطر.
2. القرار الاستثماري لا يخرج في طبيعته عن قرار آخر من حيث كونه اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة.
3. أن طبيعة القرارات الاستثمارية تتطلب مبالغ كبيرة ولا يتوقع أن تعطي أي مردود إلا بعد فترة طويلة.

التوصيات:

1. ضرورة استخدام نظم التكاليف الحديثة في الشركات الصناعية للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.
2. لتشجيع الاستثمار لابد من تقديم معلومات دقيقة وبشفافية للتقليل المخاطر المتوقعة جراء اتخاذ القرار الاستثماري.

المصادر والمراجع:

1. امغار، جمال، دور تطبيق نظام الmrp في تحسين وظيفة الانتاج لمؤسسة صناعية: رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008م.
2. الشيخ؛ عماد يوسف أحمد؛ مدى امكانية تطبيق نظام الانتاج في الوقت المحدد؛ دراسة ميدانية؛ المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية؛ 3؛ (4)، 2000م.
3. أحمد محمد نور، د. شحاته السيد شحاته، مدخل معاصر في مبادي محاسبة التكاليف لأغراض القياس والرقابة في بيئة التصنيع المعاصرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).

4. د. علي سليم العلامة، إدارة الإنتاج والعمليات، (الكرك: دار زايد للنشر، 1998م).
5. الحسين، محمد أيديوي، تخطيط الانتاج ومراقبته، دار المناهج للنشر، عمان (د. ط)، 2001م.
6. هشام عمر الحديدي، سعد صالح الجوعاني، الاتجاه الحديث مقارنة بالاتجاه التقليدي في التلازم بين سمات نظام الإنتاج في الوقت المحدد وإدارة الجودة الشاملة، (العراق: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد12، 2008م).
7. د. عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن عبدالله، دور أسلوبي تقليل سلسلة القيمة والإنتاج في الوقت المحدد في دعم القدرة التنافسية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، مجلة الدراسات العليا، العدد36، المجلد9، 2017م).
8. د. أحمد حسين علي حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة للفكر الاستراتيجي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2013م).
9. صلاح الدين عبدالمنعم مبارك، محاسبة التكاليف للأغراض الإدارية- مدخل إدارة التكلفة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013م).
10. سحر عبدالرشيد علي، تأثير نظام الإنتاج في الوقت المحدد على تحليل إنحرافات التكاليف، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة، 2000م).
11. عبد الحى مرعى واخرون، انظمة التكاليف الاغراض قياس تكلفة الانتاج والخدمات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
12. نجوى احمد السيسى، اثر تطبيق فلسفة الوقت المحدد على تدعيم القدرة الانتاجية في الوحدات الاقتصادية في ظل بيئة التصنيع الحديثة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، 2004/1م).
13. د. سليمان حسن الشناوي، د. عساف فلاح، نظام الإنتاج الآني (JIT) في المنشآت الصناعية الأردنية ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، (جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 2005م).
14. زعرب، حمدي شحادة وعودة، علي، اهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، دراسة تطبيقية علي المصارف العامة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، غزة، فلسطين، 20/1.
15. القباني، قنا علي، ادارة التكلفة وتحليل الربحية. ط1، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر، 2010م.
16. علي عدنان ابو عودة، اهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية: عمادة الدراسات العليا كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2010م.
17. د. ناصر نور الدين عبداللطيف، دراسات حديثه في المحاسبة الإدارية المتقدمة لأغراض قياس وتصميم وتقييم الاداء وترشيد التكاليف، (الإسكندرية: الدار الجامعية، د.ت).
18. د. سيد عكا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009م).
19. د. محمد عبد السميع، د. أحمد طيبة، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية، (عمان: المكتبة الوطنية، 2014م).
20. العشماوي، محمد عبد الفتاح، محاسبة التكاليف المنظور التقليدي الحديث، الطبعة 1، الاردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011م.
21. د. حيدر علي المسعودي، إدارة تكاليف الجودة استراتيجياً، (عمان: المكتبة الوطنية, 2009م).
22. د. مكرم عبد المسيح باسلي، نظم التكاليف المعيارية في بيئة التصنيع الحديثة- رؤية استراتيجية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2014م).
23. د. ثناء علي القباني، إدارة التكلفة وتحليل الربحية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001م).
24. طلال الجحاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية، عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007م.
25. حسين بلعجوز، محاد عربوة، دور معلومات محاسبة التسيير الإستراتيجية في صنع قرارات الاستثمار الرأسمالي، الملتقى الدولي: صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14-15 ابريل 2009م.
26. محمد احمد الرضي بابكر الرضي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تأثيرها على ترشيد واتخاذ القرارات الإدارية: دراسة حالة الإدارة العامة للجمارك السودانية، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2011م.
27. سعيد محمد عرفة، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات الإدارية التخطيطية والرقابية، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1990م.
28. السيد محمد عبد الغفار، إدارة سلوكيات الإفراد والمنظمات، القاهرة: دار النهضة، 1990م.

29. ليستراي هينجر وسيرج ماتوليتش، المحاسبة الإدارية، ترجمة ومراجعة وتقويم احمد حامد حجاج وآخرون، الرياض: دار المريخ للنشر، 2004م.
30. د. حسين القاضي، د. مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008م.
31. نور الدين مزهودة، تقييم أداء نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007م.
32. نهاد اسحق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل غير منشورة،. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011م.
33. سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ابريل، 2009م.
34. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الإسكندرية: الدار الجامعة، 2008م.
35. حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2004م.
36. د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، عمان: دار وائل للنشر، 2006م.
37. أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2000م.
38. Purchasing magazine, 1989.
39. Edward (d). Hag, the just–in time break through, join wily and son, New York, 1988.